

معايير الحدائين في نقد النصوص القرآنية دراسة وصفية

Modernists' Criteria for Criticizing Qur'anic Texts A Descriptive Study

Researcher: Maryam Jawad Kazim
Faculty of Jurisprudence/University of Kufa

Prof. Dr. Sattar Jabr Hamoud Al-Araji
Faculty of Jurisprudence/University of Kufa

الباحثة: مريم جواد كاظم
كلية الفقه / جامعة الكوفة

mariamj.albadiere@student.uokufa.edu.iq

أ.د. ستر جبر حمود الأعرجي

كلية الفقه / جامعة الكوفة
Sattar.alaraji@uokufa.edu.iq

ملخص

البحث تطرق بشكل موجز وعرض مُختصر لأهم المعايير التي يعتمدها الحدائون في دراستهم للنصوص القرآنية حيث اعتمدوا على معيار التطور والتجديد من دون ضوابط يُلتزم بها، وحدود يقف عندها، ومعيار الزمكانية للنص القرآني المتغير التفسير عندهم بتغير العصور، وكذلك إعطاء العلة ومعلول للنص القرآني كمعيار من دون الالتزام بأي ضابطة إسلامية مُشرعة، بالإضافة إلى اعتمادهم على المبتنيات الغربية والمرجعيات الاستشراقية في إطلاق آرائهم حول القرآن الكريم.

الكلمات المفتاحية: الحداثة، المعايير الحداثية، النص القرآني، تطور وتجديد، زمكانية، علة ومعلول، مبتنيات غربية.

Abstract

The research briefly touched upon and presented the most important criteria that modernists rely on in their study of the Qur'anic texts, as they relied on the criterion of development and renewal without any controls to be adhered to or limits to be reached, and the criterion of the spatio-temporal nature of the Qur'anic text, whose interpretation changes with the change of eras, as well as giving cause and effect to the Qur'anic text as a criterion without adhering to any Islamic legal standard, in addition to their reliance on Western premises and Orientalist references in expressing their opinions about the Holy Qur'an.

Keywords: Modernity ; Modern standards ; Quranic text ; Evolution and renewal ; Spatiotemporal ; Cause and effect ; Western collectibles.

العدد: ٥٢
المجلد: ١
السنة: ٢٠
١٤٤٧ هـ / ٢٠٢٥ م

معايير الحدائين في نقد النصوص القرآنية
دراسة وصفية

مقدمة

سعى الحداثيون لإعادة قراءة التراث الإسلامي قراءة عقلانية ناقدة حسب زعمهم، تستجيب لمتغيرات العصر وتواكب تطوره الثقافي والمعرفي. وانطلاقاً من القناعة الثابتة عندهم بأن الثبات على الموروث يُعد عائقاً أمام التقدم، فتبنوا رؤى نقدية تدعو إلى تجاوز التفسيرات التقليدية، وتشتيت المواقف القديمة، واعتمدوا على تأويلات جديدة تتلاءم مع الزمان والمكان المتغيرين من خلال ربط النصوص بسياقاتها التاريخية والاجتماعية فأصبح الزمان والمكان معياراً لهم حاولوا -أمثال محمد أركون، وعبد المجيد الشرفي، ونصر حامد أبو زيد، ومحمد سعيد العشماوي، ومحمد شحرور - فيه الدفع بفكرة أن النص الديني لا ينفصل عن بيئته الزمنية والثقافية، بل هو نتاج لها، مما يستلزم قراءته بوصفه نصاً تاريخياً متعدد المعاني ومفتوحاً للتأويل. وأدى اعتماد هذه المعايير إلى تعميق وسائل الفهم الشرعي -بشكل غير سليم- لا لإقصائه، والاستفادة من تراثه؛ بل للقطيعة معه. بالإضافة إلى قراءة النصوص القرآنية من منظور سبيبي وفق قانون العلية برؤية غير سليمة كما ينبغي أن يكون، متجاوزين بذلك كونها خطاباً إلهياً لا يخضع للعقلية المحضّة، واعتمادهم كان على السند الغربي الحديث متعددين بذلك أخذ الكلام من أهله، والبحث عن تعريف الحداثة والاشكاليات حوله بشكل موجز، وعرض ما اعتمده الحداثيون من المعايير عند تعاملهم مع النصوص القرآنية.

المبحث الأول: الحادثة لغة واصطلاحاً

أولاً: الحادثة لغة

حَدَّثَ: يقال: (شَابَ حَدَثٌ وشَابَةٌ حَدَثٌ في السَّنِّ) (الفراهيدي ١، ١٩٨٨م: ١٧٧) وذُكرت في بعض المعاجم بالمعنى نفسه مع اختلاف بسيط في الألفاظ (الأزهري، ١، ٢٠٠١م: ٢٣٤)، و(الحديث: نقيض القديم. والحدوث: نقيض القدم. حَدَّثَ الشيءَ يَحْدُثُ حَدُوثًا وحَدَاثَةً، وأَحْدَثَهُ هو، فهو مُحَدِّثٌ وحديث، وكذلك اسْتَحْدَثَهُ. وَحَدَّثَ حَدُوثًا وحَدَاثَةً: نقيضُ قَدَمٍ) (ابن منظور، ٢٠٠٥م: ٧٦٢) والحَدَّثُ: الإِبْدَاء. (الفيروز آبادي، ٢٠١٢م: ٢٩١) أول الأمر وابتدأه. (الزبيدي، ٢٠١١م: ٩٩) وحَدَّثَانِ الشيء: أوله، وهو مصدر حدث. (الطريحي، ١٩٦١م: ٢٤٧) ومحدثات الأمور: ما أبدعها أهل الأهواء من الأشياء التي كان السلف الصالح على غيرها، أو لم يكن معروفاً في كتاب ولا في سنة (ابن معصوم المدني، ١٤٣١هـ: ٣٦٦) وسيعمد البحث في سيره على معنى الحادثة التي هي نقيض للقديم، والمبتدع من قبل أهل الأهواء للأشياء التي كان السلف الصالح على غيرها.

ثانياً: الحادثة اصطلاحاً:

قبل البدء ببيان مفهوم الحادثة لابد من القول إن هذا البحث ليس في صدد الجدل حول مفهوم الحادثة وماهيته بين العرب والغرب، الرافض والمؤيد، الثابت والمتغير في كنهه دلالاته، وإنما سيتطرق البحث لذكر نبذة تعريفية بأبرز التعريفات التي قال بها أبرز الحداثيين، وما ذكر في المعاجم الإصطلاحية، فضلاً عما ذكره النقاد والمفكرون الإسلاميون .

الحادثة مفهوم متباين وتعبير مترجم لكلمتين أجنبيّتين «الإنجليزية والفرنسية» للفظين (Modernism) : و (Modernity) والترجمة العربية لهما

تختلف من حادثة إلى عصرية إلى معاصرة) (العارضي، ٢٠١٣م: ١٦-١٧) فُعُرفت الحادثة من قبل أبرز أنصارها العرب -أركون- بأنها: (الزعزعة الفكرية المتواصلة، وهي مشروع لا يكتمل مطلقاً لتوسيع واستكمال المزيد من البحث عن معرفة العقل). (أركون ومايلا جوزين، ٢٠٠٨م: ١٧٧) فهي حركة فكرية مستمرة تهدف بشكل دائم لزعزعة القوالب التقليدية، عن طريق توسيع آفاق المعرفة وتعزيز دور العقل في الفهم والبحث، بينما قيدها حدائي آخر -الشرفي- ببعض السمات المشتركة بين بعض المجالات كونها مفهوماً إجرائياً فذكر بأنها: (مفهوم مستعمل للدلالة على المميزات المشتركة بين البلدان الأكثر تقدماً في مجال النمو التكنولوجي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي)، وفي موضع آخر ذكر بأنها: (ليست مفهوماً إجرائياً اجتماعياً أو سياسياً أو تاريخياً. إنها بإيجاز نمط حضاري يختلف جذرياً عن الأنماط الماضية أو التقليدية) (الشرفي، ١٩٩١م: ٢٤، و٢٨). ورغم تناقضه بكون الحادثة مفهوماً إجرائياً مرة ومرة غير إجرائي، إلا أنه اجرائي تجريبي لقياس الأمور ومعرفة مدى صلاحية تطبيقها لكن وفق ضوابط محكمة سليمة غير عشوائية كما تعاملوا -الحداثيون- مع النصوص القرآنية. وبالتالي فهو (مذهب تفضيل كل ما هو عصري أو مستحدث على كل ما هو قديم. ويتلخص بجوانب الإبداع والتغيير والسيطرة على الظواهر وإخضاعها لصالح الإنسان، والتنوع والمرونة في التركيبات الاجتماعية، وتوفير المهارات والمعارف الفردية للمعيشة في عالم تكنولوجي متقدم). (بدوي، ١٩٧٨م: ٢٧٢)

وهو أيضاً مفهوم (رُزبقي شرود متملّص يلغي ذاته باستمرار إلا إنه إلغاء يراد من وراءه الإثبات، وانفتاح يعقبه تأجيل، وبناءً على ذلك فهي رفض دائم لكل ما هو قطعي، وبحث دؤوب لكل ما يمثل بؤرة من بؤر التوتر والاهتزاز، الأمر الذي يجعل

المعاني دائماً في انزلاق وانجراف لا نهائي). (ذهيب، ١٨: ٢٠م: ٢٧) وذكر أيضاً بأنها (محاولة الإنسان المعاصر رفض النمط الحضاري القائم، والنظام المعرفي الموروث واستبدال نمط تصوغه حصيلة من المذاهب والفلسفات الأوروبية المادية الحديثة به على كافة الأصعدة الفنية والأدبية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والفكرية). (ريان، ١٩٩٧م: ١٥)

وبناءً على ذلك فتشعب مفهوم الحداثة وعدم تحديد مدلوله سببه عدم تكامل التعريف في القواميس اللغوية فهو متفاوت بين الكلام والخبر، وبين الحديث نقيض القديم وبين كونه الأمر المنكر غير المعتاد. (العارضى إ.، جدل الحداثة: ٢٣)، فأختلف في تحديد معالمه وحدوده الميدانية، لاعتبارية كونه من المفاهيم السيالة التي لا يمكن أن تحتفظ بشكلها بسهولة لا في فترة محددة من الزمن ولا في حيز مكاني ومستعدة للتغيير دائماً، فتدور حول بعض المواد الصلبة لتقوم بإدابتها لتحقيق غاياتها التي منها تدنيس المقدس في صورة التنصّل من الماضي وإنزاله عن عرشه من خلال التنصل من التراث قبل كل شيء (زيجمونت، ١٦: ٢٠م: ٢٦-٢٧).

ومن زاوية أخرى فإن (المفهوم ليس شيئاً مجرداً عن أسسه الفكرية والثقافية، فكل ثقافة تضع مفاهيمها من أجل أن تعبر عن ذاتها وتؤطر المنتمين إليها، وهذا من بين الأسباب الأساسية التي تجعل من الصعب في كثير من الأحيان ترجمة مصطلحات ثقافة معينة إلى لغة أخرى، وذلك أن كل مفهوم ارتبط بالنسق الفكري الذي يشغل داخله) (اليقوي، ١٤: ٢٠م: ٣٠١)، فلم توضح كثير من التفاصيل عنه لصياغته حديثة العهد التي لم يتم تداولها في الماضي كونها وافدة إلينا من الفكر الغربي لتحدد حركة التطور عقب النهضة الأوروبية (العارضى إ.، جدل

الحادثة وما بعد الحادثة: ١٥)، التي كانت تعني كل ما هو حديث ومعارض للماضي المُجسد لكل ما هو قديم وعتيق، وأيضاً بسبب تأخر العرب والمسلمين زمنياً بالتعامل مع هذا المصطلح جعله مُتسماً بالضبابية وعدم الوضوح (العاري، جدل الحادثة وما بعد الحادثة، ٢٠١٣م)، وأيضاً من أسباب لبس المصطلح هو الخلط بين الحادثة والجدة وإن كانت الجدة تشترك مع الحادثة وملح من ملامحها، إلا إن الجدة أضافة إلى القديم وتجديد لطافته وإمكاناته ودفعه للإمام، أما الحادثة فهي ثورة جذرية ضد القديم لرفضه والتحول عنه إلى آفاق مختلفة تماماً، وبالتالي فليس كل جديد حدائي (راغب، ٢٠٠٣م: ٢٦٢). إذ نجد أكثر كلمات الباحثين في تعريف الحادثة كانت محاولة لملازمة بعض أوصافها ومظاهرها دون إستجلاء حقيقتها وكشف هويتها رغم أن هدف التعريف المنطقي (القبانجي: ٢٥)، بحسب شروط التعريف العلمي منطقياً حتى يكون التعريف جامعاً مانعاً وأجلى وأعرف مفهوماً (المظفر، ٢٠١٦م: ٩٩)، فزادت هذه المحاولات المفهوم غموضاً وضبابيةً واضطراباً.

أما ما سيعتمد عليه مسار البحث فهو كون الحادثة توجه يُفضل كل ما هو حديث ومبتكر على ما هو قديم وماضي، وتوفير المهارات الابتداعية والمتغيرة المرنة في البُنى المعرفية خاصةً الدينية منها، وكونه مفهوماً متشابكاً يمتد عبر أجيال متعاقبة يسعى فيها لتجاوز القواعد المألوفة، الرافضة للثوابت، لتحافظ بذلك على طاقاتها المتجددة المتقدمة.

المبحث الثاني: معايير الحداثيين في نقد النصوص القرآنية

توطئة:

الحداثيون عندما تعرضوا في نظرياتهم لدراسة النصوص القرآنية واعتبروها نصوصاً بشرية بمجرد أن بلغها الرسول (صل الله عليه وآله) وإعطائها صفة الإنسانية وإزالة القداسة عنها، وبالتالي أرخنتها. وجعل العقل حاكماً ومقدماً في حكمه على النصوص القرآنية، فصيروها مفتوحة أمام الجميع للتفسير وإبداء الرأي فيه من دون قيد أو شرط، كل هذه المباني وتفصيلاتها كانت هناك معايير حكموا على أساسها في فهم هذه المباني، وإن لم يصرحوا بذلك في منهجية مؤلفاتهم، لكنها موجودة بين ثنايا كتاباتهم، فأبدوا آرائهم بناءً عليها، فكانت مقياساً لنظرياتهم. وهذه المعايير التي نلاحظها في كتابات أغلب الحداثيين، نجملها في معايير أربعة، وهي:

المعيار الأول: معيار التطور والتجديد

تحول المبادئ، وضرورة التطور، وطرح الأفكار القديمة، وتفنيدها المواقف الماضية، والدعوة لأفكار ومواقف جديدة ورؤى حديثة، أبرز ما أعتمد عليه الحداثيون معياراً في نقدهم النصوص القرآنية والدراسات الدينية الإسلامية، فقاموا بتحويل الفكر الديني الإسلامي من خلال نقد النصوص الدينية القرآنية منها والنبوية، وتطوير القضايا الإسلامية بما يتماشى مع متطلبات العصر الحديث. فاستجابةً لضغوط الواقع، ودفعاً لشبه المستشرقين، ونفياً لما يثار ضد الإسلام وجد الحداثيون العقلانيون ضرورة مسابقة الواقع وإخضاع كثير من القضايا الإسلامية للعقلية المعاصرة، والتوفيق بين الإسلام ومستجدات العصر المتطورة، والدعوة لتطوير الإسلام كله، عقيدة وشريعة، فكانت هذه الدعوة إنشاءً وابتداءً

العدد: ٥٢
المجلد: ١
السنة: ٢٠٢٠
١٤٤٧ هـ / ٢٠٢٥ م

معايير الحداثيين في نقد النصوص القرآنية
دراسة وصفية

لمفاهيم وأحكام ما أنزل الله بها من سلطان، إعتقاداً على مسيرة العصر وتجديده (العلي م.: ١٠٦، ١٠٨) أمثال تعاملهم مع العبادات التي جعلوها مرتبطة بأسباب نزولها ومختصة بالحوادث الواقعة من أجلها ومن ذلك إنطلاق رواد الحداثة إلى تقديم رؤى جديدة، أولئك الرواد الذين لم يكونوا دعاة التجديد المتعارف عليه في اللغة، وإنما دعاة الهدم والتخريب والتمرد على الموروث السائد والنمطي بأنواعه المختلفة عقيدة ولغة وأدباً وأخلاقاً، ويعلنون ذلك صراحة في كتبهم النقدية ومؤلفاتهم (التميمي ع.، ٢٠١٤ م: ٢٧-٢٨)، يربطهم الحداثة كمنهج فكري نقدي متطور بالتهديم الفكري الإسلامي المُزِين، كزعم أركون بأن (التراث معرقلاً لحركة التطور فلا بد من طرحه وإبقاء العناصر الصالحة للبنيان الجديد) (اركون، ١٩٩٨ م: ٢٩٢)، فنجدته هو وغيره من الحداثيين يخلط بين الحداثة كمنهج فكري يدعو للتخريب، وبين المعاصرة والتجديد التي تدعو إلى تطوير كل ما هو موجود من ميراث أدبي ولغوي وإضافة ما يواكب العصر ويتواءم مع التطور منطلقاً من الإرث الذي لا يمكن تجاوزه بأي حال من الأحوال (التميمي ع.، التواصل الحضاري ومفهوم الحداثة في قراءة النص القرآني: ٢٧-٢٨)، ليأتي التجديد للتنقية من الأمور المخالفة للحقيقة الدينية، والحكم على المستجدات في كل عصر وفق الشريعة الصحيحة لله (الشافعي م.، ١٤٢٩ هـ: ١٢٥) إلا أن الحداثيين أرادوا أن يتلبسوا بالمجددين الحقيقيين، فجعلوا التطور معيارهم في دعواهم للخروج على الأصول المعروفة والقواعد الموروثة (الشافعي م.: ١٢٨)، التي اعتبروها عائقاً أمام تجديدهم. بينما التجديد الحقيقي لا يعني أبداً رفض التراث كلياً بل الاستفادة منه في ضوء مستجدات العصر مع التمسك بما يتفق مع الشريعة، لكن الحداثيين تبنا مقارنة فلسفية شاملة تنظر للتراث ككل بوصفه عائقاً للتقدم، (الطرح ما أصبح ميتاً

فيه ومعرفلاً لحركة التطور، والإبقاء على العناصر الصالحة من أجل استخدامها في البنيان الجديد) (اركون، ١٩٩٨م)، استناداً إلى (رؤية تقطع بين الحداثة والتراث، وتصور الحداثة بوصفها تجاوزاً للتراث، والبحث عن التجدد المستمر، والنظر دائماً إلى ما هو قادم، وكما إن الماضي والحاضر لا يجتمعان، كذلك التراث والحداثة لا يجتمعان) (الميلاد، ٢٠١٢م: ٩٣)، فالنظر إلى المستقبل فقط، وعدم الجمع بين الماضي والحاضر، لمعارضتهما للتطور والهوية .

ودعوته إلى تجديد الفكر العربي والإسلامي، فيرى أنّ علماء الاجتهاد في الإسلام قد جنوا على الاجتهاد عندما فرضوا مجموعة من الشروط والمقاييس لا يصح الاجتهاد بدونها، وفي ذلك يقول أركون: (مؤسسي المذاهب الكبرى اللاهوتية القانونية الذين ثبتوا للقرون التالية المدونات القانونية والعقائد الإيمانية الأرثوذكسية، وعلم أصول الفقه: أي المنهجية المعيارية الضرورية من أجل استنباط الأحكام بشكل صحيح من النصوص المقدسة القرآن والسنة وهكذا نجد أمامنا في بضع كلمات فقط كل شروط ومحدودية ممارسة الاجتهاد في الفكر الإسلامي الكلاسيكي. ولكي يواجهوا تحديات الحداثة العقلية والثقافية والمادية المفروضة من قبل الغرب منذ القرن التاسع عشر فإن العلماء الذين كانوا اصلاحيين أولاً قبل أن يتحولوا اليوم إلى الانخراط في الحركات السياسية النضالية بشكل مباشر ومكشوف، قد حاولوا ولا يزالون يحاولون إعادة فتح باب الاجتهاد) (اركون، ١٩٩١م: ١١-١٢)، فيتم تجديد الفكر الإسلامي من خلال تجاوز القيود التقليدية التي فرضها علماء الاجتهاد الكلاسيكيون، حيث قيدوا الاجتهاد بشروط صارمة ومنهجيات ثابتة، فالتخلص من المنهجية المعيارية لاستنباط الأحكام

الصحيحة دعا لفتح باب الاجتهاد، لمواجهة تحديات الحداثة العقلية والثقافية والمادية.

أما الشرفي فتقوم فكرته في التجديد على دعوة صريحة للتفكير والتدبر في النص القرآني، ومعارضة المسلمات وفاءً لجوهر الرسالة المحمدية، وبالإمكان تجاوز جمود الاجتهاد في استنباط الأحكام الشرعية التي لا نص فيها، كونها منخرطة في منظومة غير مُجدية بدعوى أنها من الدين بالضرورة متى كانت تستوجب المعارضة، يعارض، ما دام لا ينظر إلى من قال بقدر ما ينظر إلى ما قال، ولا يقدر السلف بقدر ما يدافع عن حق الخلف، وابقن بأنه آن الأوان لإرساء حوار في صميم المسائل المطروحة ويعرض عن القشور والحواشي ويتمسك باللب والأصل (الشرفي، ٢٠٠٨: ٧)، فاحترام حق الأجيال الحالية في الابتكار والتغيير، والنظر في مضمون القول هو جوهر التجديد عند الشرفي، واعتبر العشماوي تطبيق الشريعة هو المنهاج أو الطريق أو السبيل (للاستمرار والتقدم ومسايرة الحياة وطباع التطور أي أن الشريعة تعني التطور الدائم والتقدم المستمر لأنها منهاج وطريق وسبيل. وكمال المنهاج تطبيقه سديداً دائماً يواكب ركب الحياة ويتقدم على المصالح باستمرار) (العشماوي، ١٩٩٦م: ٢٣-٢٤)، لأنه من الخطأ عند الحداثيين (الثبات على تراث ثابت، وعقائد ساكنة، ومصادر معرفية قديمة، فالحياة دائمة التطور والتغيير، وبالتالي فلا بد من استمرارية التحول والتطور في العقائد والأحكام والقوانين والقيم. فعلامة الحداثة هي مخالفة النمطي والسائد، ومجاوزة المعروف والمألوف، فالحداثة في تحول مستمر، وتطور لا يتوقف، وتغير لا ينتهي) (العلي: ١١٦٣)، وعند تعامل الشرفي مع النص قرأه قراءة تأويلية كنمط رئيس في القراءة وجعل أبرز خصائصها (البحث عن معاني متجددة للنص ملائمة لظروف الحياة

المتجددة...) (الشرفي، ١٩٩٤م: ١٠٨-١٠٩)، إلا أنه أشار إلى أن الخطاب الديني لا يمكن أن ينتشر في صيغة متجددة، إلا إذا عم التحديث قطاعات المجتمع المختلفة على أوسع نطاق، وهذا ما تفتقر إليه جل المجتمعات الإسلامية (الشرفي، ٢٠٠٩م: ٣٧)، فبتجديد المعاني التي تتناسب مع ظروف الحياة المتغيرة للسماح ببقاء النصوص حية وقابلة للتفاعل مع المتغيرات الاجتماعية والثقافية . وبالإشارة لرأي أبو زيد وتعامله مع معيار التطور والتجديد بوصفه أساساً لفهم النصوص الدينية بوصفها نتاجاً لبيئة تاريخية وثقافية محددة، ومن المفترض قراءتها وتجديد فهمها عن طريق (جعل النصوص الدينية مرتبطة في نظامها اللغوي الثقافي التي تنتمي إليه،... وتقاس أصالة هذه النصوص الدينية وتحدد درجة إبداعيتها بما تحدثه من تطور وتجديد قراءتها في النظام اللغوي وبالتالي تطور في الثقافة والواقع معاً) (أبو زيد، ١٩٩٤م: ٢٠٣-٢٠٤)، فمعالجة النص القرآني لا يمكن أن تبدأ بشكل مجرد، لأن (أي مشروع يسعى إلى تجديد الفكر العربي الإسلامي لا يبدأ من التصدي للنص القرآني بمنظور نقدي من حيث هو مشروع قاصر بأدواته وأهدافه وتوجهاته، ولذلك فإن أصحاب اتجاه القراءة الحداثية للنص القرآني لا يفرقون بين تجديد روافد التراث العربي الإسلامي ومحاولة تجديد دراسة النص القرآني، فهم في مثل هذه الحالة يرون النص القرآني جزءاً من هذا التراث، ويجب التعامل معه كأبي رافد آخر - من دون التوقف عند خصوصيته وقداسته - بالمساءلة والنقد، وحتى تجاوز قسم من مضامينه وأحكامه التي بمنظورهم لم تعد تلبى حاجات العصر الحديث ومتطلباته) (حسين، ٢٠٢٢م: ٦٦)، وفي سياق هذا الخلط جعل الحدائين التطور والتجديد معياراً لرفض وتقويض العقل الديني الطوبائي القائم على التقليد (التميمي، التواصل الحضاري:

(٥٥)، رغم أن العقل حلقة وصل بين التصورات والتصديقات، وبين الدماغ والقلب، وبين العلم والعمل، فحكمه وحكم سائر المخلوقات تابع للأمر الإلهي، فهو تابع وليس متبوع، خادم للنصوص الشرعية وليس مخدوم، فإن جاءت مادته موافقة لمضامين الحقائق الشرعية، فهو صحيح، وإن سبق بمقدمات كاذبة ومضامينه مخالفة للحقائق الشرعية كانت مضامينه فاسدة وألفاظهم مُجملةً، وهذا ما اعتمد الحداثيون عليه في نظرياتهم. (العبيدي، ٢٠٠٩م: ٧٧) كاعتماد أركون على العقل عندما فرق بين الباحث التقليدي والباحث الحديث باستخدام مقدرة العقل على فك ألغاز الأنظمة الفكرية للنصوص القرآنية والأشكالية عليها بالتساؤل والنقد، لتنتج معنى حقيقياً متواجداً في النص القرآني المتوسع بشكل هائل كمادة حقيقية للمعاني. (اركون، الفكر الأصولي واسحالة التأصيل نحو تاريخ آخر للفكر الإسلامي، ١٩٩٩م: ٢٢) وهو بذلك يفضل فهم البحث المعاصر، فقط لأنه معاصر ومواكب للتطور الذي هو فيه، وهذا يعني (رفض التقيد بالفهم الماضي للنص) (بهجت، حسين صبري، محسن سعيد، و سميح الخالدي، ٢٠٢٣م: ١٢٥).

فالفهم المعاصر للنصوص بناءً على معيار تطور الزمن ومواكبة العصر، وتجاهل الفهم التقليدي السابق للنصوص الدينية هو أولويتهم في آرائهم النقدية، وبالتالي جعل الحداثيون ميزانهم في الحكم على النصوص الإسلامية هو تطورها باستمرار بدون قيد أو شرط، معدومة الضوابط والقواعد، واتخذوا مرتكزهم في آرائهم المتقدم أفضل من المتأخر، فقط لأنه متقدم في العصر. رغم تناقض معيارهم هذا تماماً مع الإسلام كونه يؤدي إلى إسلام منحرف جملةً وتفصيلاً، مع أن هذا غاية مبتغاهم.

المعيار الثاني: معيار التفضيل الزمني

الزمان والمكان وجميع مستجداته المعرفية المعاصرة هي المعيار القيم والمفضل الذي تعامل معه الحداثيون في قراءتهم ونقدهم للنصوص القرآنية، متداخلاً مع معيار التطور والتجديد لكون الحداثيون يعتبرون مواكبة العصر وتغيير تفسيرات أو تأويلات النصوص القرآنية حسب الزمان والمكان، فمعيار تفضيل الواقع الزمني والمكاني هو ما اعتمد عليه الحداثيون في اجتهاداتهم المعاصرة.

إن فهم النصوص القرآنية وفعالية الزمان والمكان الذي نزلت فيه بما يكتنفه من عادات وسلوكيات وأفكار وأنماط عيش مؤثرة في ذلك الفهم، واختلاف تأثير الواقع الزمني والمكاني المعاصر في فهم النصوص القرآنية نفسها هو ما اعتمد عليه ميزاناً في طرح الآراء، وهذا مفاد ما صرح به أركون من (إن كل شيء يتغير أو يتطور مع التاريخ أو مع مرور الزمن، ولا شيء ثابت أو معطى بشكل جاهز مرة واحدة وإلى الأبد كما يتوهم المؤمن التقليدي) (باحو، ٢٠١٢م: ٣٤٧)، أما إيمان الإنسان (فيبقى ولكنه يتخذ تجليات مختلفة ومتحولة أيضاً) (اركون، من الاجتهاد إلى نقد العقل الإسلامي، ١٩٩١م: ٢٧)، فأركون يعتقد أن الإسلام ومجتمعاته ولدت ضمن سياق تاريخي واجتماعي محدد، فأى فهم لابد أن يراعي ذلك السياق، لأن (مصيره مرتبط بمعطيات طبيعية مناخية لم تتم السيطرة عليها حتى الآن) (القرغولي م، ٢٠٢٢م: ٢٠٨)، وهو بذلك يؤرخن النصوص القرآنية ويؤكد على ضرورة تعرضها للنقد التاريخي، بقوله: (وحصل تثبيت بواسطة الكتابة للرسالة التي تم جمعها ضمن ظروف تاريخية ينبغي أن تتعرض للنقد التاريخي والضبط التاريخي والتحقق التاريخي) (اركون، ٢٠٠٩م: ٧٧)

العدد: ٥٢
المجلد: ١
السنة: ٢٠
١٤٤٧هـ / ٢٠٢٥م

معايير الحداثيين في نقد النصوص القرآنية
دراسة وصفية

وما ذكره هاشم صالح بأن كشف أرخنة الخطاب القرآني بربطه (بالبيئة الجغرافية والطبيعية والبشرية - القبائلية لشبه الجزيرة العربية في القرن السابع الميلادي). (اركون، القرآن من التفسير الموروث إلى تحليل الخطاب الديني، ٢٠٠١م: ٢١، هامش الكتاب) دليل على انتماء النصوص الدينية إلى فترة تشكّلها وإنتاجها المحدد تاريخياً، فهي لا تنفك عن النظام اللغوي الثقافي المتجزئ منه، غير أن أركون (لم يغادر في دراسته لزمن ولادة ذلك النص أو بيئته، ورأى أن النظر إليه يكون في زمانه وبيئته، فهما معياران مهمان في توجيه الدلالة التي يبتغيها) (النصراوي، ٢٠٢٠م: ٢٥٩)، فالمتدخل في تفسيرها وتأويلها - في رأي الحداثيين - هو محيطها الثقافي، فإذا (كانت النصوص الدينية نصوصاً بشرية بحكم انتمائها للغة والثقافة في فترة تاريخية محددة هي فترة تشكلها وإنتاجها، فهي بالضرورة نصوص تاريخية، بمعنى أن دلالتها لا تنفك عن النظام اللغوي الثقافي الذي تعد جزءاً منه) (ابوزيد: ٢٠٦)، فهو كأي نص يعكس سياقه الثقافي واللغوي الذي ظهر فيه، فتفسيره وتأويله يعتمد بشكل كبير على فهم الإطار المكاني والزمني للنص القرآني، كونه يتمتع (بدرجة هائلة من الخصوبة والغنى التي تنفي إمكانية الادعاء باستنفاد محتواه، رغم أن كل نص لغوي يظل محدداً بزمان إنتاجه، وكفاءته المعرفية محددة بأزمة ثقافية معينة وسياقات تاريخية واجتماعية معينة) (ابو زيد، ٢٠٠٨م: ٢٦٣-٢٦٤).

وفي ذلك الصدد أشار الشرفي إلى أن الفقهاء يقطعون جزءاً من الآيات ويحتجون فيها لواقعة مشابهة، وهذا له أثر خطير، لأن فهم الآيات في نظره والاحتجاج بها مخصص بحدود الواقعة التي نزلت فيها ولا تتعداها إلى غيرها من الحوادث، فيقول: (إن الآيات، أو النصوص المستشهد بها هي في كثير من الأحيان

مقتطعة من سياقها التاريخي وسياقها النصي، ذلك أن بترها من سياقها التاريخي أمر خطير الآثار، لأن آية من الآيات أو نصاً من النصوص يمكن أن يستجيب لوضع معين ولظرف محدد زمنياً دون آخر) (الشرفي ع.، تحديث الفكر الإسلامي: ١٤)، ففهم وتفسير النص القرآني بناءً على معيار ظرفي محدد للنص بزمانه وواقعه المكاني المعاصر له، (فأخذ التيار التاريخي سيفاً مسلطاً سلطته على النصوص الشرعية...، للتخلص من مدلولات النصوص الشرعية والأحكام التكميلية التي دلت عليها بذريعة أن لكل زمان طرائقاً للفهم تتطور بتطور الزمان وتبدل الأحوال...، هذا الفهم يناسب عصرهم فقط وإمكانياتهم، بيد أنه لا يصح بقاء هذا الفهم واستمراره للعصور التالية، فلكل عصر فهمه وآلياته وحاجاته ومسلماته ولكل لفظ مدلولاته المتغيرة والمتطورة من زمن لآخر). (علي، ٢٠١٦م: ٢٨٣)

وبناءً على مقولة (لا ينكر تغير الأحكام بتغير الزمان) (السيف خ.، ٢٠١٥م: ٢٨٥) فأحكام القرآن عند الحداثيين هي استجابة لواقع معين وصالحة للعصر بشروطه التاريخية، ولكن التطور التاريخي ألغى هذه الصلاحية ولم تعد صالحة لكل الأزمان (باحو، العلمانيون العرب: ١٥٥)، (فالأحكام والتشريعات جزء من بنية الواقع الاجتماعي في مرحلة اجتماعية تاريخية محددة ويجب أن تقاس أحكام النصوص الدينية وتشريعاتها -وتتحدد دلالتها من ثم- من واقع ما أضافته إلى الواقع الاجتماعي الذي توجهت إليه بحركتها الدلالية الأولى) (ابو زيد، النص، السلطة، الحقيقة، ١٩٩٥م: ١٣٥-١٣٦) فمن وجهة نظر الحداثيين ينبغي أن تكون (الأحكام الشرعية خاضعة للتغير وعدم الثبات، بل هي تقع تحت تأثير تطور المجتمعات المتغيرة التي تدور مع المصالح المقررة عقلاً) (السيف خ.، ظاهرة التأويل الحديثة في الفكر العربي الإسلامي: ٢٨٧)، فالحداثيون استندوا إلى ما هو متغير ومختلف

العدد: ٥٢
المجلد: ١
السنة: ٢٠٢٥
١٤٤٧ هـ / ٢٠٢٥ م

معايير الحداثيين في نقد النصوص القرآنية
دراسة وصفية

فيه -النص القرآني- ويستبعدون البعد الإلهي، ويضيّقون فهمهم الإنساني بالواقع، ولكن ينظرون إلى كون النص القرآني يستوعب الجديد المستقبلي من المفهوم، بمساعدة مخزون الأصول المساندة لإعداد تشريعات النص القرآني بفتح الاجتهاد وقبول التعداد في الفهم المنضبط. (الأعرجي س، ٢٠٢٤م)

أما العشماوي فجعل حكمه على الآيات القرآنية مبنياً على أساس أسباب نزولها وكونها منسوخة، وبالتالي فهي غير صالحة لتطبيقها والعمل بها في الزمن الحاضر، فأحكام الشريعة عنده (تنزلت على أسباب ونتيجة لوقائع حدثت واقتضت أحكاماً لحلها، لذلك فإن التطبيق السليم لأحكام الشريعة يعني ربط الحكم بواقعه وتفسير القواعد على الأسباب التي تنزلت من أجلها) (العشماوي، ١٩٩٦م: ٢٥)، وفيما يخص النسخ ذكر بأن (بعض آيات القرآن نسخ بعضها الآخر، وكان ذلك من باب التطبيق السليم للمنهج الذي لا يقف عند نص محدد ولا يتشبث بحكم خاص ولا يتجمد حول قاعدة ثابتة، وإنما يتقدم على المصالح ويراعي تجدد الوقائع، فينقل الناس من حكم إلى حكم أصح، فيواكب بذلك ركب الحياة ويواجه أي حادث جديد ويلائم كل واقع مبتكر) (العشماوي، جوهر الإسلام: ٢٧)، فجعل التغيير تغييراً مطلقاً في الأحكام اعتماداً على دوران المصالح مع اختلاف الزمان، والتغاضي عن حيثيات الأحكام وتحقيقها كون هدفهم هو تقديم المصلحة على النص بأي مسوغ كان حتى لو كان غير معترف به علمياً. (السيف خ: ٢٨٨) بصرف النظر عن كون (ما هو قابل للاستدلال به لا يشمل كل الواقع التاريخي، بل يقتصر على المفردات التاريخية التي لا تخطأ، وهي قول المعصوم وفعله، وهو شخص النبي (صل الله عليه وآله وسلم) والأئمة الاثني عشر (عليهم السلام) عند الشيعة الاثني عشرية، وشخصه (صل الله عليه وآله وسلم) قولاً وفعلًا عند

العامّة، وقد يدخل الصحابة معه في ذلك، لكن ليس من الواضح صحة هذه النسبة للعامّة، لأن الالتزام بعدالة الصحابة لا يقتضي كون أفعالهم وأقوالهم مصدراً للتشريع، لأن العدالة لا تتنافى مع الخطأ ما لم يكن عمدياً، واحتمال الخطأ مسقط للمرجعية إلا إذا تعبدنا الشارع بذلك المورد كإخبار الثقة، والاعتماد على الظهور العرفي في فهم الكلام). (القرغولي: ٣٤٠)

إضافة إلى ذلك نجد العشماوي يقارن بين رسالة النبي موسى ^٢ والنبي محمد (صل الله عليه وآله وسلم) فينفي كون رسالة النبي مخصصة للتشريع ويضفي عليها هالة الرحمة والمحبة والعفو والتعامل بالمعروف على غرار كونها رسالة تشريع، فيرى ان التشريع في رسالة النبي محمد (صل الله عليه وآله وسلم) أمرٌ ثانوي غير أساسي. فيقول: (وشريعة موسى هي الحق: فهي تضع الحقوق مع الواجبات وتحدد الجزاء لكل إثم؛ وتدعو لإعمال الواجبات دون تخفيف وتطبيق الجزاءات في شدة... وشريعة محمد هي الرحمة: الرحمة التي تزوج بين الحق والحب، وتمازج الجزاء بالعفو، وتماشج التعامل بالفضل والمعروف) (العشماوي، أصول الشريعة، ١٩٩٦م: ١٧٩-١٨٠)، فنجده جرد القرآن إلا القليل منه من التشريع، لتمييز الرسالة المحمدية عن الرسالة الموسوية، وكون الرسالة الموسوية جاءت بالتفاصيل التشريعية والرسالة المحمدية جاءت بالكليات التشريعية حتى تكون مواكبة للعصر ومستجدات الزمان والمكان، دونما الاهتمام بواقع العصر الذي نزلت فيه بأسبابه وظروفه (عمارة ، ٢٠٠٣م: ٥٨)، ومن دون الالتفات الى دقة الضوابط التفسيرية والتأويلية، لتجنب الخطأ وتعارض النصوص مع مقاصد الشريعة الإسلامية. وأكد على أن (رسالة محمد (صل الله عليه وآله وسلم) ليست كرسالة موسى رسالة تشريع إنما هي رسالة رحمة ورسالة أخلاق أساساً، بحيث يعد

التشريع صفة تالية، ثانوية، غير أساسية). (العشماوي، الإسلام السياسي، ١٩٩٦م: ٥٤) فقد حكم على فهم القرآن وآياته التشريعية واستنباطها اعتماداً على المستجدات الزمانية والمكانية كمعيار في فهم الآيات القرآنية والاستنباط منها، ولم يلتفت إلى تقليده من أهمية التشريع القرآني المركزية في الحياة الإنسانية، كتشريع العبادات والمعاملات والأحوال الشخصية وغيرها. واستخلاصاً لما سبق فالحدثيون يفضلون في قراءاتهم وآرائهم التغيرات التي تجريها الأزمان، والاختلافات التي تبديها العصور بصرف النظر عن كونها تعارض وتناقض الثوابت الإلهية، فالحدثيون اعتمدوا على معيار التفضيل الزمكاني في فهم النصوص القرآنية، وطرحوا أفكاراً تدعو إلى إعادة تفسير النصوص الشرعية بما يتماشى مع التغيرات التاريخية والاجتماعية، لأن هذا النهج يعكس رغبتهم في مواكبة التغيرات التي تطرأ على البشرية عبر التاريخ، فهم يرون أن النصوص القرآنية ليست ثابتة التفسير، وإنما يجب أن تكون قراءتها متجددة بما يتناسب مع الظروف الزمانية والمكانية المتغيرة.

المعيار الثالث: معيار السبب والمسبب

معيار العلة والمعلول أو العلية - (هي العلاقة الوجودية بين شيئين بشكل يكون أحدهما تبعاً للآخر) (الشيرازي، ١٤٢٦ هـ - ٥٠٠) - مقياس أستخدمه الحدثيون في ثنايا كتاباتهم للبرهنة على طروحاتهم، فالحدثيون يحكمون وفقاً لما يرونه من منظورهم الشخصي، بأن النص علة لمعلول من دون أخذ الاعتبارات الدينية والمحددات الإسلامية، بل تجاوزوها واسقطوا ذلك على النصوص القرآنية.

فجعل أبو زيد علة الخطاب الديني وحلوله للمشكلات وافترض تطابق هذه الحلول لهموم ومشكلات الحاضر، وإمكانية تطبيقها، مسبباً في إهدار مكثف للبعد التاريخي الذي يفصل الخطاب الديني زمانياً. (أبو زيد، نقد الخطاب الديني: ٩٥) وهو بذلك يريد أن يجعل الواقع هو الحكم في علة تشكل النص وتفسيره، بجعل الواقع هو المسبب والمعلل لتكوين الحكم، بحجة (تعميق اغتراب الإنسان والتستر على مشكلات الواقع الفعلية في الخطاب الديني) (أبو زيد، نقد الخطاب الديني: ٩٥)، كما أنه أصر واستمر في إصراره بجعل الواقع والنص مرتبطان بعلاقة جدلية، فيقول: (الواقع إذن هو الأصل ولا سبيل لإهداره من الواقع تكون النص، ومن لفته وثقافته صيغت مفاهيمه، ومن خلال حركته بفعالية البشر تتجدد دلالاته، فالواقع أولاً، والواقع ثانياً، والواقع أخيراً) (أبو زيد، نقد الخطاب الديني: ١٣٠) فهو بذلك بنى على إن علة تشكل النص هو الواقع، وإن لم يصرح بمفهوم العلة والمعلول. (الخرزلي، ٢٠٢١م: ٢١٥) ومع أن النص القرآني جاء مراعيًا دقيقاً في مراعاته للواقع، لكنه ليس تابعاً له ولم يسلم له القيادة، فإنه وإن راعى الظروف الواقعة كمسبب ومعلول للنص، إلا إنه لم يجعله السبب أو العلة الرئيسة لفهم النص أو احتكار حلول المشكلات الموضوعة من قبل القرآن بتلك الواقعة أو الظرف الكائن.

وادعى العشماوي أن الفقهاء أساءوا إلى روح الإسلام ومعاني القرآن أيما إساءة بتطبيق قاعدة (العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب) كونها قاعدة فقهية، لم ترد في القرآن والسنة، وتقوم باستعمال الآيات القرآنية استعمالاً مطلقاً من دون الاعتبار التاريخية، وعدم الأخذ بأسباب التنزيل (العشماوي، الإسلام السياسي: ٦٤)، فاستعمال الآيات مطلقاً بالإعراض عن أسباب النزول والوشوح عن

العدد: ٥٢
المجلد: ١
السنة: ٢٠
١٤٤٧هـ / ٢٠٢٥م

معايير الحدائين في نقد النصوص القرآنية
دراسة وصفية

الظروف التاريخية مسبباً لعله الإساءة لمعاني القرآن، كما أنه لا يكون كلاً واحداً بل هي - في رأي العشماوي- (آيات متناثرة ومختارات متفرقة يحكمها التركيب اللفظي وحده، والبناء اللغوي دون أي شيء آخر) (العشماوي، الإسلام السياسي: ٦٤)، فهو بذلك (يجعل النص ثمرة للواقع، وتابعاً له، ومعلولاً به، وجوداً وعدماً) (عمارة، ٢٠٠٢م: ٢٤٧)، ولا يقتصر الأمر على ارتباط علاقة النص بالواقع (التي لا يتصور إنكار أصلها، وإنما يصل الشطط والغلو إلى القول بأولوية الواقع وأسبقيته وتقديمه على النص الشرعي، بل يصير الواقع، هو صانع النص، ومكونه، والعله في وجوده. (مخلوف ١، ١٤٣٨هـ: ٨١-٨٢)

وفي موضع آخر ذكر بأن (فكرة أن القرآن كائن حي تنزل على الأسباب، فكرة تختزل كل المقصود من الشريعة في فهم واحد: أن الشريعة تفاعل مع الحياة ونسيج بالواقع... وسداد الشريعة وصلاتها مرتبط بالتقدم على الوقائع المتغيرة والأحداث المتجددة) (العشماوي، أصول الشريعة: ٧٥)، وإن (القول بربط الأحكام التشريعية القرآنية بأسباب نزولها، وقصرها على من نزلت فيهم، يعني «تاريخية المضمون»، ونسخ «المفهوم»، في هذه الآيات وبقاء اللفظ دون وظيفة اللهم إلا التلاوة التعبدية) (عمارة، سقوط الغلو العلماني: ٢٤٧)، وهو بذلك يؤكد (الفكرة الخطيرة التي حاولوا ترسيخها بكل وسيلة، وهي أن العلاقة بين أسباب النزول والآيات علاقة علة ومعلول، وإيجاب ناشئ عن علة بما يعني في نهاية الأمر أنه بدون السبب لا معنى للآية، ولا صحة لتطبيقها في واقع مختلف عن واقع هذا السبب) (مخلوف: ٨١-٨٢)، وبالتالي فإن ربط جوهر أو ثمرة أو حياة النص بأسباب نزوله يستلزم القول: (بأن الأسباب علة للنص، وأن يكون تاريخياً، وأن الظروف المحيطة مؤثرة في تكوينه، وهو تحصيل حاصل). (الخرزلي: ٢١٥-٢١٦) واستخلاصاً لما سبق فأن

اعتماد الحداثيين على مقياس العلة والمعلول معياراً في قياس كلامهم ما هو إلا (نظرة التفافية على النص تتم من خلال رفع شعار المصلحة كمعول هدم للنص ولمعناه، واعتبار العلة المنضبطة نوعاً من التجديد لدلالة النص وممارسة عمليات ترفيفية تحت غطاء المصلحة للتقليل من تدخل النص في الحياة العامة، وتضييق دلالاته وقصرها على زمن معين؛ ليتم التعامل معه بعيداً عن أي ضوابط). (السعيد و علي بن محمد العمران، ٢٠١٩م: ١٣١)

المعيار الرابع: المبتنيات الغربية مرجعيات معيارية في النقد الحداثي للقرآن
انبهار الحداثيون بالمستحدثات الغربية، وإشادتهم بالدراسات الاستشراقية للعلوم الإسلامية واستخدامهم للآليات والوسائل الحديثة، جعل أثر ذلك كبيراً فيما ينبغي -على الحداثيين- نقد النصوص القرآنية على أساسه، والاعتماد عليه كمعيار في طرح آرائهم. فسعى (الحداثيون لتوظيف أدوات النقد الحديثة في فهم النص القرآني بهدف تقديم فهم جديد ومعاصر للقرآن الكريم مستند لأسس ومناهج غربية) (الحكيم، ٢٠٢١م: ١١٨)، كاعتماد أركون على الوسائل الغربية والحديثة لزعماء الدراسات الاستشراقية التي وجهت دراستها نحو نقد التراث الإسلامي، ومن أهم هؤلاء الزعماء المستشرقين ريجيس بلاشير، ولوسيان فاقر ومارك بلوك مؤسساً مدرسة الحوليات، وميشيل فوكو، والقول بنظرية القطيعة التاريخية، وفرانسو فورييه الذي يرى أركون بأنه مدين له في مشروعه نقد العقل الإسلامي. (علي، القراءة الحداثية المعاصرة: ١١٦-١١٨) وفي أكثر من موضع نجد اعترافات المترجم والتلميذ المخلص لأركون هاشم صالح بأن كتابات من ترجم له هي من آثار استشراقية، فعندما يقول أركون: (لنوقف هذه الملاحظات التقديمية

أو التمهيدية الآن ولنتساءل فيما إذا كانت المكتسبات العلمية المتراكمة حتى الآن من قبل البحث الاستشرافي تتيح لنا أن ننتقل إلى مرحلة جديدة من الدراسات القرآنية) (اركون: ٣٧)، ثم ذكر هاشم صالح في هامش الصفحة بأن أركون يقصد من كلامه: (بالمكتسبات المتراكمة كل ما كان الاستشراق قد جمعه من معلومات دقيقة عن القرآن منذ القرن التاسع عشر وحتى الآن... بعد أن تراكت هذه المعلومات الأولية يمكن أن تنتقل إلى المرحلة التالية: مرحلة استغلالها من خلال المناهج الحديثة التي يجهلها الاستشراق الكلاسيكي كمنهجية علم النفس التاريخي مثلاً، أو المنهجية السوسيولوجية، أو الأنثروبولوجية، أو التفكيكية الفلسفية... الخ) (اركون، الفكر الأصولي واستحالة التأصيل: ٣٧-٣٨)، فاستخدم الحدائي أدوات ونظريات نقدية حديثة بعيدة عن الضوابط الإسلامية، نشأت في الغرب تسعى لفصل النص عن ضوابطه الأساسية التي قُيدت به. وذكر في موضع آخر بأن (منهجية أركون هنا تشبه منهجية ميشيل فوكو في الكلمات والأشياء) (اركون، الفكر الإسلامي نقد واجتهاد: ٣٠١)، المستشرق الفرنسي الذي ألح على القطعية التاريخية. وما يتبناه أركون من نظريات وما يبدي من طروحات جاءت وفق القياسات أو قُل الاختلافات الاستشرافية المؤثرة في بناء اتجاهات مختلفة للفكر العربي المعاصر، فاستعان بتقديم الأدوات الغربية المتطورة ميزاناً أساسياً لنقد التفسيرات القرآنية التقليدية.

أما نصر حامد أبو زيد فقد كان لوجود التقليد الشائع في القرى المصرية للتعاليم الدينية الصوفية، ووجود التيارات الفكرية التنويرية المتنوعة والمتعارضة أحياناً، تأثير في نقده للأفكار التفسيرية والكلامية والفقهية القائمة على الاتجاهين الأشعري والشافعي في مصر. وكذلك مسألة طرده من جامعة القاهرة بل من مصر

بكمالها، وذلك بعد صدور حكم الارتداد بحقه من المحكمة المصرية، بسبب كتاباته الزاخرة لنقد الأجواء الفكرية لمصر، ومغادرته مصر متوجهاً إلى أوروبا حيث استقر في هولندا، والتفاتة إلى الدراسات الاستشرافية الموسعة حول الإسلام هناك، فوجد -أبو زيد- أرضيته المناسبة لتجديد وإعادة النظر في أفكاره، وترسيخ مسلكه الصوفي فوظف الأدوات التحليلية الحديثة سواء تحليل المحتوى اللغوي أو الدلالي أو تحليل الاعتقاد. (مجموعة مؤلفين، ٢٠١٩م: ١٤-١٦) كما تعرض في تضاعيف كتبه إلى ذكر أسماء المفكرين الذين تأثر بهم، واعدوا له أرضية دخوله معترك القراءات المعاصرة، فمن أمثال العرب الشيخ أمين الخولي ومحمد أحمد خلف الله وغيرهم، ومن أقطاب المدرسة الأدبية الغربية الروسية يوري لوتمان المختص في علم الدلالات، وهرمنيوطيقا هانس غادامير، ورومان انجاردن المختص في علم الظاهريات (مجموعة مؤلفين، نصر حامد أبو زيد دراسة النظريات ونقدها، ٢٠١٩م: ١٤-١٦)، فجميع هذه المؤثرات انعكست على نقده للاتجاهات التفسيرية والفقهية السائدة، والتي كانت نتائجها أرخنة النصوص القرآنية، واعتماد العقل في تفسير جميع النصوص، بالإضافة إلى أنسنتها وجعلها بشرية المصدر فلا يمكن بعد ذلك التوقف عند تفسير واحد ثابت المبدأ وبالإمكان تغيير الفهم من تلك النصوص حسب ما يقتضيه العصر ومتطلباته.

أما الشرفي فقد أقر بأن علوم الإنسان والمجتمع وعلم الأديان في الدراسات الحديثة الغربية حققت قفزات لا يمكن أن نسمح بتجاهلها والخروج عن التاريخ. بل لابد من الاستفادة من المناهج الحديثة والاستئناس بها من دون تطبيقها بشكل آلي كونها ظهرت في بيئة وثقافة مخصصة، ولا إهمالها لأرتباطها بتلك الظروف. (الرفاعي، ٢٠١٥م: ١٢٢-١٢٣) وهو بذلك اعتمد في آرائه على الاستفادة من

المناهج الحديثة التي اعتمد عليها الباحثون الفرنسيون في دراسة علم الأديان العام أو تاريخ الأديان، بالاستفادة من المباحث (السوسيولوجية والإنسانية واللسانية والتأريخية الجديدة مثلما استفاد من المنهج الظواهري، ومن علم الدلالة والتحليل النفسي) (الشرفي، الإسلام بين الرسالة والحداثة: ١٢-١٣)، فما أكدته بأن القرآن لا يصح أن يلفظ إلا على الرسالة الشفوية، وما جُمع بعد وفاة النبي (صل الله عليه وآله وسلم) ودون، فهو ترتيب مخصوص من قبل الصحابة (الشرفي، الإسلام بين الرسالة والتاريخ) وليس من الله، من ادعاءاته التي روتها (مصادره الإستشراقية المسيحية التي يعتمدها ويحيل عليها في مراجعه). (بو بكر، ٢٠٢٣: ١٦٢)

هذا بالإضافة إلى اقتصارهم على المصادر والمراجع السنية الإسلامية، وعدم اقترابهم من الساحة التأليفية للمصادر الشيعية ومدرسة أهل البيت (عليهم السلام) (الأعرجي، مرجع الحداثي في نقده، ٢٠٢٤م)، كاعتماد أركون على تفسير الطبري ونقده في كتابه من الاجتهاد إلى نقد العقل الإسلامي، واعتماد التفسير نفسه من قبل أبو زيد وشحرور والشرفي والعشماوي في أغلب مؤلفاتهم، وأيضاً أسباب النزول للواحدي، وتهافت الفلاسفة لأبو حامد الغزالي، واعتمادهم مؤلفات السيوطي والطبري والزمخشري وسيد قطب وغيرهم الكثير، وسيجد القارئ ذلك جلياً واضحاً في مضامين كتبهم عدم تقربهم من المؤلفات الشيعية.

فبنظرة بسيطة لتعامل الحداثيين مع المباحث القرآنية وما اعتمدوا عليه في تبني آرائهم حول تلك المباحث فعند تعاملهم مع أسباب النزول ونسخ قضية عُمر واعتماد شحرور في حد السرقة على التفسير الكبير للرازي ورأي الشافعي بالقطع عند تكرار السرقة ففي المرة الأولى تُقطع اليد اليمنى إلى المرفق، وفي المرة الثانية رجله اليسرى إلى مفصل القدم، وفي المرة الثالثة يده اليسرى وفي المرة

الرابعة يده اليمنى بدلالة قوله تعالى: ﴿وَأَقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ المائدة: ٣٨، الأيدي لفظ جمع أقله ثلاثة (شحرور، ٢٠٠٠م: ١٠٢)، والعشماوي اعتمد على تفسير الجامع لأحكام القرآن للقرطبي في مسألة حد الحراة وجعله حكماً مخصصاً بشخص النبي (صل الله وسلم) فهو من يُحدد من يحارب تشريع الله سبحانه والأحكام التي يأتي بها. (العشماوي، أصول الشريعة) وخلاصة لما سبق فالحدثيون جعلوا من المرجعيات الغربية، وحصر استشاداتهم على مصادر معينة وعدم تقريبهم لغيرها من المصادر معياراً أساسياً في نقدهم النصوص القرآنية، معتبرين أنها توفر أدوات علمية دقيقة تساعد على تقديم قراءات معاصرة، فأدى هذا الاعتماد إلى تجاوز الضوابط الإسلامية التقليدية وإثارة جدل واسع في الأوساط الفكرية والدينية، وأثر في التنقل ودراسة النظريات الحديثة السليمة المنضبطة، لعدم تقيدهم بالضوابط والقواعد الإسلامية وتجاوزهم للحدود الدينية.

العدد: ٥٢
المجلد: ١
السنة: ٢٠
١٤٤٧ هـ / ٢٠٢٥ م

معايير الحدثين في نقد النصوص القرآنية
دراسة وصفية

الخاتمة والنتائج

- ١- باعتماد الحداثيين على التطور والتجديد لتعديل المفاهيم الدينية التقليدية، ودعوتهم لتفسير النصوص خلطوا بين التجديد المنضبط والحادثة المتحررة من الثوابت الإسلامية، فأدى لتأويلات واسعة الاجتهاد متجاوزة الأحكام الثابتة، وتفسيرات تابعة لنتاج ثقافي لا وحي إلهي.
- ٢- قُدسية العصر الحديث، وازدراء العصر القديم من المعايير التي اعتمدها الحداثيون، وقابلية النصوص القرآنية للتعديل وتجاوز الفهم التقليدي حسب تطور العصور بالترويج لكون النصوص مرتبطة بزمنها ومكانها.
- ٣- تقديم استخدام العقل والمصلحة على النصوص الشرعية، لإلغاء أو تعديل الأحكام الدينية باستخدام معيار العلة والمعلول.
- ٤- زعزعة واختزال الشريعة، وإهمال المقاصد الكلية، وتحويل ذلك لأداة خاضعة للهوى باستخدام علل متحولة جزئية.
- ٥- الحكم بصدق تفسير النصوص بالمرجعيات الغربية، أدى لاعتماد مفاهيم غربية أفرغت النصوص القرآنية من محتواها الإلهي، وأدت لتهميش العلوم القرآنية بقطيعة الحداثيين المعرفية مع المرجعيات الإسلامية.

المصادر والمراجع

• القرآن الكريم

- ١- أركون، محمد، (٢٠٠٩م)، الفكر الإسلامي نقد واجتهاد، (هاشم صالح: المترجم)، ط ٥، بيروت، دار الساقى.
- ٢- أركون، محمد، (١٩٩٨م)، قضايا في نقد العقل الديني، (هاشم صالح: مترجم)، ط ١، بيروت، دار الطليعة.
- ٣- أركون، محمد، (٢٠٠١م)، القرآن من التفسير الموروث إلى تحليل الخطاب الديني، (هاشم صالح: مترجم)، ط ١، بيروت، دار الطليعة.
- ٤- أركون، محمد، (١٩٩١م)، من الاجتهاد إلى نقد العقل الإسلامي، (هاشم صالح: مترجم)، ط ١، بيروت، دار الساقى.
- ٥- أركون، محمد، (٢٠٠٨م)، من مناهاتن إلى بغداد ما وراء الخير والشر، أركون محمد ومايلا جوزين، (عقيل الشيخ حسين: المترجم)، ط ١، بيروت، دار الساقى.
- ٦- الأزهرى، أبي منصور محمد أبى أحمد (ت ٣٧٠هـ)، (٢٠٠١م)، تهذيب اللغة، (محمد عوض مرعب: إشراف، عمر السلاوي وعبد الكريم حامد: تعليق، الاستاذة فاطمة محمد أصلان: تقديم)، ط ١، بيروت، إحياء التراث العربى.
- ٧- باحو، مصطفى، (٢٠١٢م) العلمانيون العرب وموقفهم من الإسلام، ط ١، القاهرة، المكتبة الإسلامية.
- ٨- بدوي، أحمد زكي، (١٩٧٨م)، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بلا طبعة، بيروت، مكتبة لبنان.

العدد: ٥٢
المجلد: ١
السنة: ٢٠٢٥
١٤٤٧ هـ / ٢٠٢٥ م

معايير الحدائين في نقد النصوص القرآنية
دراسة وصفية

٩- بوبكر، أيت الغازي، (٢٠٢٣م)، منهج عبد المجيد الشرفي في قراءة آي القرآن الكريم من خلال كتابيه لبنات والإسلام بين الرسالة والتاريخ، مجلة دورية نماء، المجلد ٧، ع: ٣.

١٠- التميمي، عمار، (٢٠١٤م)، *التواصل الحضاري ومفهوم الحداثة في قراءة النص القرآني*، ط ١، النجف الأشرف، مطبعة الثقلين.

١١- الجوهرى، إسماعيل بن حماد (ت ٣٩٣هـ)، (٢٠١٢م)، *معجم الصحاح* (إبراهيم شمس الدين: المصحح)، ط ١، بيروت، مؤسسة الأعلمي.

١٢- حسين، علي حسين، (٢٠٢٢م)، إشكاليات التأسيس المنهجي لتوجهات القراءة الحداثية للنص القرآني عبد المجيد الشرفي إنموذجاً، مجلة العميد، ع: ٤٤.

١٣- الحكيم، كاظم جواد، (٢٠٢١م)، *أثر الاستشراق في الفهم الحداثي لمباحث تاريخ القرآن وعلومه*، ط ١، النجف الأشرف، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية.

١٤- الخزعلي، أركان، (٢٠٢١م)، *طبيعة النص القرآني وخصائصه عند نصر حامد أبوزيد وعبد الكريم سروش*، ط ١، بيروت، دار روافد.

١٥- ذهب، أحمد، (٢٠١٨م)، *أثر المسلمين في شبهات الحداثيين*، إطروحة دكتوراه، جامعة الكوفة، النجف الأشرف.

١٦- الرازي، الشيخ محمد بن عبد القادر (ت ٦٦٠هـ)، (بلا تاريخ) مختار الصحاح، (محمود خاطر: ترتيب، لجنة مركز تحقيق التراث: مراجعة) بلا طبعة، بلا مكان، دار الكتب المصرية.

١٧- راغب، نبيل، (٢٠٠٣م)، *موسوعة النظريات الأدبية*، ط ١، القاهرة، نوبار.

- ١٨- الرفاعي، عبد الجبار، (٢٠١٥م)، الدين وأسئلة الحداثة، ط ١، بغداد، التنوير.
- ١٩- ريان، محمد رشيد أحمد، (١٩٩٧م)، الحداثة والنص القرآني، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا.
- ٢٠- الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني (ت ١٢٠٥هـ)، (٢٠١١م)، تاج العروس من جواهر القاموس، (نواف الجراح: تحقيق، سمير الشمس: مراجعة)، ط ١، بيروت، دار الصادر.
- ٢١- الزركشي، بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الشافعي (ت ٧٩٤هـ)، (١٩٨٤م)، البرهان في علوم القرآن، (محمد أبو الفضل إبراهيم: تحقيق)، ط ٣، القاهرة، دار التراث.
- ٢٢- زيجمونت، باوملن، (٢٠١٦م)، الحداثة السائلة، (حجاج أبو جبر: مترجم، هبة رؤوف عزت: تقديم)، ط ١، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر.
- أبو زيد، نصر حامد،
- ٢٣- (١٩٩٤م)، نقد الخطاب الديني، ط ٢، القاهرة، سينا للنشر.
- ٢٤- (١٩٩٥م)، "النص، السلطة، الحقيقة"، ط ١، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي.
- ٢٥- (٢٠٠٨م)، الخطاب والتأويل، ط ٣، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي.
- ٢٦- السعيد والعمران، محمد بن إبراهيم وعلي بن محمد، (٢٠١٩م)، بيت العنكبوت الظاهرة الشحرورية وأخواتها، ط ١، مكة المكرمة، دار سلف.
- ٢٧- السيف، خالد بن عبد العزيز، (٢٠١٥م)، ظاهرة التأويل الحديثة في الفكر العربي المعاصر، ط ٣، السعودية، مركز التأصيل للدراسات والبحوث.

- ٢٨- الشافعي، منى محمد بهي الدين، (١٤٢٩هـ)، التيار العلماني الحديث وموقفه من تفسير القرآن الكريم، ط ١، القاهرة، دار اليسر.
- ٢٩- شحرور، محمد، (٢٠٠٠م)، نحو أصول جديدة للفقه الإسلامي فقه المرأة، ط ١، دمشق، دار الأهالي.
- الشرفي، عبد المجيد،
- ٣٠- شحرور، محمد، (١٩٩١م)، الإسلام والحداثة، ط ٢، تونس، الدار التونسية.
- ٣١- شحرور، محمد، (١٠٠٨م)، الاسلام بين الرسالة والتاريخ، ط ٢، بيروت، دار الطليعة.
- ٣٢- شحرور، محمد، (١٩٩٤م)، لبنات، بلا طبعة، تونس، دار الجنوب للنشر.
- ٣٣- شحرور، محمد، (٢٠٠٩م)، تحديث الفكر الإسلامي، ط ٢، الصنائع، دار المدار الإسلامي.
- ٣٤- الشيرازي، ناصر مكارم، (١٤٢٦هـ)، نفحات القرآن، ط ١، قم، سليمانزاده.
- ٣٥- صبري والخالدي، هادي بهجت حسين ومحسن سعيد سميح، (٢٠٢٣م)، القراءة الحداثية مفهومها ونشأتها وسماتها، المجلة العربية، الإصدار السادس، ع: ٥٢.
- ٣٦- الطريحي، فخر الدين (ت ١٠٨٥هـ)، (١٩٦١م)، مجمع البحرين، ط ١، النجف الأشرف، دار الثقافة.
- ٣٧- العارضي، إحسان، (٢٠١٣م)، جدل الحداثة وما بعد الحداثة في الفكر الإسلامي المعاصر، ط ١، بلا مكان، مؤسسة مثل الثقافية.

- ٣٨- العبيدلي، حسين يوسف محمد، (٢٠٠٩م)، قواعد منهج التجديد في أصول الفقه عند المعاصرين، إطروحة دكتوراه، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا.
- ٣٩- العشماوي، محمد سعيد، (١٩٩٦م)، *الاسلام السياسي*، ط٤، القاهرة، مكتبة مدبولي الصغير.
- ٤٠- العشماوي، محمد سعيد، (١٩٩٦م)، *أصول الشريعة*، ط٤، القاهرة، مكتبة مدبولي الصغير.
- ٤١- العشماوي، محمد سعيد، (١٩٩٦م)، *جوهر الإسلام*، ط٤، القاهرة، مكتبة مدبولي الصغير.
- ٤٢- علي، عمر زهير، (٢٠١٦م)، *القراءة الحداثية المعاصرة للقرآن الكريم في المغرب العربي وأثر الاستشراق فيها* "محمد أركون إنموذجاً"، (عقيد خالد العزاوي: مراجعة)، بلا طبعة، بغداد، دار رواد المجد.
- ٤٣- عمارة، محمد، (٢٠٠٢م)، *سقوط اللغو العلماني*، ط٢، القاهرة، دار الشروق.
- ٤٤- عمارة، محمد، (٢٠٠٣م)، *الشريعة الإسلامية والعلمانية الغربية*، ط١، القاهرة، دار الشروق.
- ٤٥- الفراهيدي، أبي عبد الرحمن خليل بن أحمد (ت ١٧٥هـ)، (١٩٨٨م)، *العين*، (د.مهدي المخزومي: تحقيق ود. ابراهيم السامرائي)، ط١، بيروت، مؤسسة الأعلمي.
- ٤٦- الفيروز آبادي، مجد الدين بن يعقوب (ت ٩٠٧هـ)، (٢٠١٢م)، *معجم القاموس المحيط*، (إبراهيم شمس الدين: تصحيح)، ط١، بيروت، الأعلمي.

- ٤٧- الفيومي، العالم أحمد بن محمد بن علي المُقري (ت ٧٧٠هـ)، (١٣٢٥هـ)،
المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، ط ٣، قم، دار الهجرة.
- ٤٨- القرغولي، كاظم، (٢٠٢٢م)، آراء محمد أركون في ميزان النقد، بلا طبعة،
بغداد، مركز البيدر.
- ٤٩- الكفوي، أبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني (ت ١٠٩٤هـ)، (١٩٩٣م)،
الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، (د.عدنان درويش ومحمد
المصري: محرر)، ط ٢، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- ٥٠- اللهيب، أحمد بن محمد بن عبد الكريم، (١٤٣٢هـ)، تجديد الدين لدى
الاتجاه العقلاني الإسلامي المعاصر، ط ١، الرياض، مجلة البيان.
- ٥١- مجموعة مؤلفين، (٢٠١٩م)، نصر حامد أبوزيد دراسة النظريات ونقدها،
ط ١، النجف الأشرف، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية.
- ٥٢- مخلوف، أحمد قوشتي عبد الرحيم، (١٤٣٨هـ)، التوظيف العلماني
لأسباب النزول، ط ١، الرياض، مجلة البيان.
- ٥٣- المظفر، محمد رضا، (٢٠١٦م)، المنطق، ط ١، بيروت، دار المتقين،
- ٥٤- ابن معصوم المدني، السيد علي بن أحمد بن محمد معصوم الحسيني
(ت ١١٢٠هـ)، (١٤٣١هـ)، الطراز الأول والكنز لما عليه من لغة العرب المعول،
(مؤسسة أهل البيت عليهم السلام لإحياء التراث: تحقيق)، ط ١، قم، ستارة.
- ٥٥- المناوي، عبد الرؤوف (ت ٩٥٢هـ)، (١٩٩٠م)، التوقيف على مهمات
التعاريف، ط ١، القاهرة، عالم الكتب.

٥٦- ابن منظور، أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الافريقي المصري (ت ٧١١هـ)، (٢٠٠٥م)، لسان العرب، (يوسف البقاعي وآخرون: تدقيق)، ط ١، بيروت، مؤسسة الأعلمي.

٥٧- الميلاد، زكي، (٢٠١٢م)، الفكر الإسلامي قراءات ومراجعات، ط ١، بيروت، الشبكة العربية.

العدد: ٥٢
المجلد: ١
السنة: ٢٠٢٥
١٤٤٧هـ / ٢٠٢٥م

النحوي، عدنان علي رضا،

٥٨- (١٩٩٢م)، تقويم نظرية الحادثة، ط ١، الأردن، دار النحوي.

٥٩- (١٩٩٧م)، المسلمون بين العلمانية وحقوق الإنسان الوضعية، ط ١، السعودية، دار النحوي.

٦٠- النصراري، عادل عباس، (٢٠٢٠م)، النص القرآني مساقات نقدية في الفكر العربي المعاصر، بلا طبعة، عمان، دار الرنيم.

٦١- اليعقوبي، عبد الرحمان، (٢٠١٤م)، الحادثة الفكرية في التأليف الفلسفي الغربي المعاصر، ط ١، بيروت، مركز نماء للبحوث والدراسات.

٦٢- Saleh, Muna haj, (2022) The Syntax and its Relationship to the Interpretation of the Holy Quran, Journal of Divinity Faculty of Bayburt University, number 15.

معايير الحداثيين في نقد النصوص القرآنية
دراسة وصفية